

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBI/1/11
23 February 2016

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الأول

مونتريال، كندا، 2-6 مايو/أيار 2016

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير الوطنية

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا - مقدمة

- 1 - تنص المادة 26 من اتفاقية التنوع البيولوجي على أن يقدم كل طرف متعاقد إلى مؤتمر الأطراف، على فترات يحددها مؤتمر الأطراف، تقارير عن التدابير التي اتخذها لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ومدى فاعليتها في الوفاء بأهدافها.
- 2 - وحث مؤتمر الأطراف، في المقرر 2/10 بشأن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، الأطراف والحكومات الأخرى على تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبصفة خاصة، ضمن جملة أمور رصد واستعراض تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وفقا للخطة الاستراتيجية وأهدافها الوطنية مع استخدام مجموعة المؤشرات المعدة للخطة الاستراتيجية كإطار مرن ورفع تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف من خلال تقاريرها الوطنية الخامسة والسادسة وأي وسائل أخرى يحددها مؤتمر الأطراف.
- 3 - وفي الفقرة 9(أ) من المقرر 1/12، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يعد مقترحا بشأن المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس، مع مراعاة أنواع المعلومات من التقارير الوطنية الخامسة المستخدمة في إعداد الإصدار الرابع من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، والفجوات التي تم تحديدها، وذلك لتتظر فيه الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعات تعقد قبل الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف. وفي الفقرتين 5 و6 من المقرر 29/12، طلب مؤتمر الأطراف كذلك إلى الأمين التنفيذي:
 - (أ) أن يعد، على أساس الخبرات والدروس المستفادة من إعداد التقرير الوطني الخامس واستخدام أداة الإبلاغ الطوعي عبر الإنترنت، مقترحات بشأن التقرير الوطني السادس لتيسير تبسيط الإبلاغ عن القضايا المشمولة في الاتفاقية وبروتوكولها، فضلا عن أي تحسينات أخرى قد تكون ضرورية لأداة الإبلاغ عبر الإنترنت، للنظر من جانب الهيئة الفرعية للتنفيذ؛

(ب) أن يستكشف إمكانية وضع إطار أكثر اتساقاً للإبلاغ مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتحسين فرص الوصول إلى البيانات ذات الصلة لتنفيذ الاتفاقية والحد من أعباء الإبلاغ على الأطراف، والاستفادة من الخبرات المستمدة من هذا العمل لدى إعداد مقترحات للتقرير الوطني السادس.

4- وفي الفقرة 26 من المقرر 3/12، طلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يدمج إطار الإبلاغ المالي في مشروع المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس.

5- وفي توصيتها 5/19، طلبت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية إلى الأمين التنفيذي، لدى وضع مقترح بشأن المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس:

(أ) أن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من التقريرين الوطنيين الرابع والخامس؛

(ب) أن يراعى الاعتبارات التقنية بشأن توقيت وشكل ومحتوى التقرير الوطني السادس على النحو الوارد في الفقرات 47-51 من مذكرة الأمين التنفيذي¹؛

(ج) أن يدرج في المقترح:

(1) بندا عن خبرات الأطراف في مجال استخدام الأدوات لتقييم فعالية التدابير النوعية المتخذة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(2) النظر في تعميم شواغل التنوع البيولوجي داخل القطاعات وفيما بينها، بما في ذلك أطر السياسات الشاملة بشأن التنوع البيولوجي وتقييم فعاليتها، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

(د) أن يعمم مشروع المقترح للتعليق ومراعاة التعليقات التي أبدتها الأطراف والمراقبين.

6- وفي توصيتها 3/19 أيضاً، أوصت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بأن يشجع مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثالث عشر، الأطراف على إجراء تقييمات لفاعلية التدابير المتخذة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتوثيق هذه الخبرة، بما في ذلك المنهجيات المطبقة، وتحديد الدروس المستفادة، وتقديم هذه المعلومات إلى الأمين التنفيذي، بما في ذلك من خلال تقريرها الوطني السادس.

7- واستجابة لهذه الأحكام، قام الأمين التنفيذي باستعراض الخبرات والدروس المستفادة من الجولتين الرابعة والخامسة للإبلاغ الوطني في إطار الاتفاقية، الوارد موجز لها في القسم ثانياً من هذه المذكرة، كأساس لإعداد مقترحات للتقرير الوطني السادس. ويقدم القسم ثالثاً محتوى وشكل التقرير الوطني السادس. ويعرض القسم رابعاً طرائق الإبلاغ في المستقبل، بما في ذلك خيارات لمواصلة الإبلاغ الوطني إلى الاتفاقية وبروتوكولها وأوجه التآزر في الإبلاغ بين الاتفاقيات ذات الصلة. ويقدم القسم خامساً توصيات لنظر الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الأول.

8- ويرد مشروع المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس في الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/11/Add.1. وقد أعدت هذه على أساس المشاورات مع الأطراف ومع إيلاء الاعتبار الواجب للإرشادات التي قدمت في مقررات وتوصيات ذات صلة. وتبني المقترحات أيضاً على ردود الفعل الأولية بشأن استخدام أداة الإبلاغ على الانترنت خلال مرحلتها التجريبية/ مرحلة اختبارها.

¹ "عمل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في ضوء برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للفترة 2014-2018 والعلاقة مع الهيئة الفرعية للتنفيذ" (UNEP/CBD/SBSTTA/19/9).

ثانيا - الخبرات والدروس المستفادة من عمليات الإبلاغ الوطني إلى الاتفاقية

ألف - الخبرات والدروس المستفادة من الجولتين الرابعة والخامسة للإبلاغ الوطني

9- في المقرر 10/10، قرر مؤتمر الأطراف أن تقدم جميع الأطراف تقريرها الوطني الخامس بحلول 31 مارس/آذار 2014، مستخدمة شكلا سرديا، مكملا بالأشكال، والجداول، والرسوم البيانية، عند الضرورة. وركز التقرير الوطني الخامس على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، وتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وشجعت الأطراف على تقديم تحليل يستند إلى مؤشرات كمية للتنفيذ، باستخدام دراسات الحالة والبيانات وعلى إبراز النتائج المحققة والتحديات المواجهة.

1 - الأطر الزمنية لتقديم التقارير الوطنية

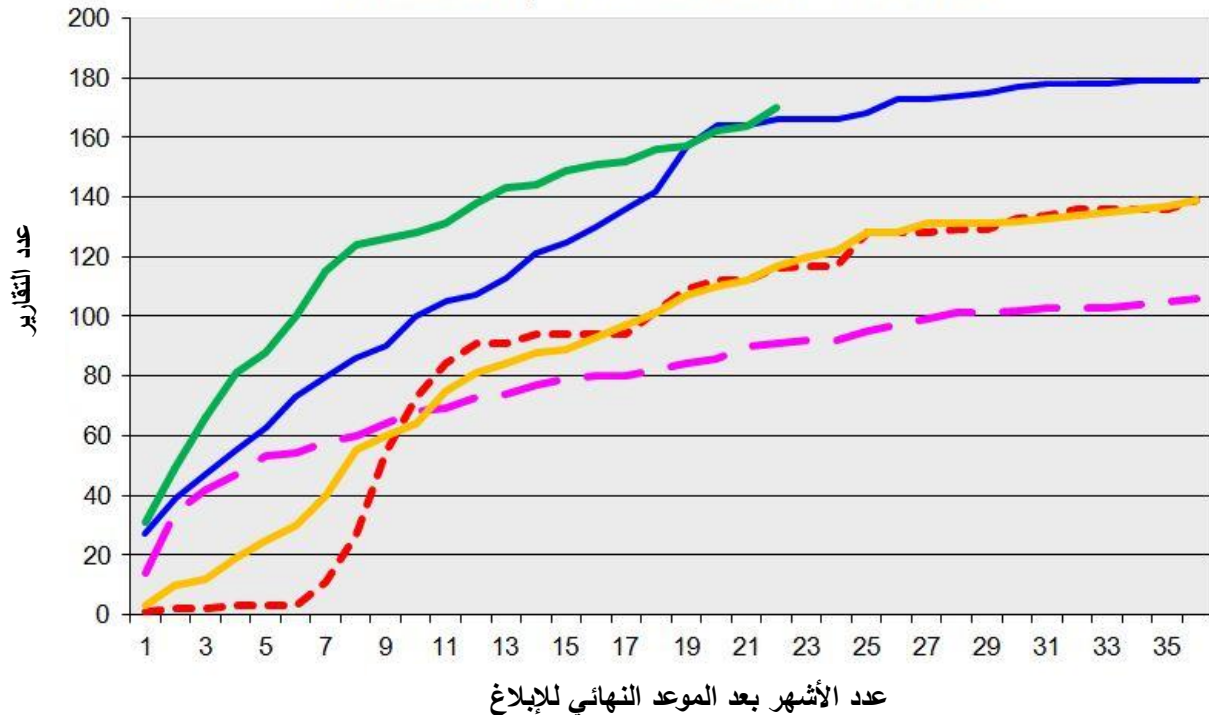
10- بحلول الموعد النهائي 31 مارس/آذار 2014، قدم 51 طرفا فقط تقريره الوطني الخامس. وبينما كان هذا العدد منخفضا، فهو لا يمثل تحسنا على الجولات السابقة للإبلاغ الوطني. وقدم 50 طرفا آخر تقاريره الوطنية بعد ثلاثة أشهر من الموعد النهائي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 (أكثر من عام ونص بعد الموعد النهائي)، قدم 170 طرفا تقاريرها الوطنية الخامسة. ويبين الشكل أدناه الاتجاهات في تقديم التقارير الوطنية.

11- وكان معدل تقديم التقريرين الوطنيين الرابع والخامس سريعا نسبيا بالمقارنة إلى الجولات السابقة من الإبلاغ الوطني. وتشمل التفسيرات الممكنة ما يلي:

- (أ) الإرادة السياسية المتزايدة والالتزام المتزايد من جانب الأطراف؛
- (ب) أنشطة تنمية القدرات التي نظمها الأمانة، مع شركائها، بما في ذلك إعداد المواد والأدوات الداعمة؛
- (ج) أنشطة تنمية القدرات التي قادتها الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي بشأن تطوير الرصد للتنوع البيولوجي على مختلف المستويات؛
- (د) تعزيز توافر البيانات والمنهجيات ذات الصلة برصد التنوع البيولوجي على المستويين الوطني ودون الوطني؛
- (هـ) التواصل المستمر مع الأطراف؛
- (و) الدعم المقدم من مختلف أصحاب المصلحة.

12- وبالرغم من إحراز تقدم في معدل تقديم التقارير الوطنية الخامسة، تجدر الملاحظة أن معظم البلدان قدمت تقاريرها الوطنية الخامسة بعد الموعد النهائي بفترة طويلة. وتشمل الأسباب المحتملة لذلك التعقد في التقرير، والشروع المتأخر في العمليات الوطنية لتحضير التقرير، والتقليل من تقدير الوقت اللازم لإعداد التقرير والحصول على الموافقة عليه لتقديمه، والموارد المحدودة (التقنية والمالية على السواء) لإعداد التقرير. وكان الكثير من البلدان النامية التي تلقت أموالا من مرفق البيئة العالمية لغرض إعداد التقارير الوطنية قد لاحظت الحاجة إلى زيادة مستوى التمويل لإعداد التقارير الوطنية في المستقبل، إذ أن مستوى التمويل الحالي (20 000 دولارا أمريكيا لكل بلد) قد أثبت عدم كفايته لدعم ضخامة العمل اللازم لاستكمال التقارير الوطنية. وعلاوة على ذلك، ومع تشكيل الهيئة الفرعية للتنفيذ الذي ينظر في تعزيز استعراض التنفيذ، على أن يكون مستندا أساسا إلى التقارير الوطنية، يلزم تقديم دعم إضافي لتعزيز القدرات المؤسسية.

الخطوط الزمنية لتقديم التقرير الوطني



عدد لتقارير الوطنية المستلمة حتى اليوم (2015/12/31)

NR1 [-] يستحق التقديم في 1998/1/1 (التاريخ النهائي الأصلي كان 1997/6/30 ولكنه امتد نتيجة لاستلام تقرير واحد فقط * تم استلام

11 تقرير بحلول التاريخ النهائي الممتد (المجموع = 153)

NR2 [-] يستحق التقديم في 2001/5/15 * تم استلام 14 تقرير بحلول الموعد النهائي (المجموع = 135)

NR3 [-] يستحق التقديم في 2005/5/15 * تم استلام 3 تقارير بحلول الموعد النهائي (المجموع = 152)

NR4 [-] يستحق التقديم في 2009/3/30 * تم استلام 26 تقرير بحلول الموعد النهائي (المجموع = 181) 173 تقريراً نهائياً، ومسدوتين)

NR5 [-] يستحق التقديم في 2014/3/31 * تم استلام 32 تقرير بحلول الموعد النهائي (المجموع = 170) تقريراً نهائياً، 10 مسودات)

الشكل. الأطر الزمنية لتقديم التقارير الوطنية

13 - ونتيجة للتقديم المتأخر للتقارير الوطنية الخامسة، يمكن أخذ 64 تقريراً فقط في الحسبان في استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 الذي أجري من خلال الإصدار الرابع لنشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. وكان هناك عدد مماثل من التقارير الوطنية الرابعة متاحاً عند إعداد مشروع الإصدار الثالث لنشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي.

2 - محتوى التقارير الوطنية الخامسة

14 - توجي المبادئ التوجيهية للتقارير الوطنية الخامسة إلى أن الأطراف تشكل تقاريرها الوطنية حول ثلاثة أقسام رئيسية. وقدم القسم 1 تحديثاً عن حالة التنوع البيولوجي واتجاهاته والتهديدات التي تعترضه وآثار ذلك على رفاه الإنسان، بينما بحث القسم 2 تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وتعميم التنوع البيولوجي. وبحث القسم 3 التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في عامي 2015 و2020 والمساهمات لأهداف عام 2015 من الأهداف الإنمائية للألفية. واتبعت أغلبية التقارير الوطنية الخامسة هذا الشكل.

15 - وفيما يتعلق بمحتوى التقارير الوطنية الخامسة، كان الجزء الأول من التقارير الوطنية يميل إلى أن يكون أطول الأقسام. وقدم الكثير من الأطراف تفاصيل كثيرة لوصف حالة التنوع البيولوجي في بلدانها. وفي بعض الحالات، شمل ذلك أقسام مطولة تقدم أنواعاً مختلفة من الأنواع و/أو الموائل الموجودة في البلد. ولم يتضمن الكثير من المعلومات في هذه الأقسام

معلومات تتعلق بكيفية تغير الاتجاهات أو حالة التنوع البيولوجي عبر الزمن. وعلاوة على ذلك، كانت المعلومات المقدمة في كثير من الحالات مشابهة لما قد تم تقديمه في التقارير الوطنية السابقة. ولم تكن طبيعة المعلومات المقدمة في هذا القسم تتصل بتقييم التقدم العالمي المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي.

16- وفيما يتعلق بالقسم الثاني من التقارير الوطنية، وصف معظم الأطراف التقدم الذي أحرزته في تحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي ولأو وصفت أنواع الإجراءات المتخذة لتنفيذها. غير أنه بينما أسرد كثير من الأطراف أنشطة وتشريعات أو سياسات ذات صلة، وصف عدد قليل من الأطراف ما إذا كانت نتائج هذه الأنشطة والتشريعات أو السياسات (أو نتائجها المتوقعة) موجهة غرض التنوع البيولوجي أو ما إذا كانت فعالة في تحقيق الأهداف المنشودة أو في بدء إحراز التقدم نحو تحقيقها. وعلاوة على ذلك، قدم عدد قليل من الأطراف معلومات تتعلق بتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات ذات الصلة.

17- وكان القسم الثالث من التقارير الوطنية الذي بحث في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والمساهمات في أهداف عام 2015 من الأهداف الإنمائية للألفية، يميل إلى أن يكون أقصر الأقسام في التقرير الوطني. وأدرج أكثر من 40 في المائة من الأطراف المبلغة تقييماً صريحاً للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في تقاريرها الوطنية واستخدمت هذه التقييمات عادة مقياس أو نظام درجات لتصنيف مستوى التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف في فئة (مثلاً، لم يحدث تقدم، وإحراز بعض التقدم، وعلى المسار الصحيح لتحقيق الهدف). ولم تستخدم الأطراف التي أجرت هذه التقييمات مقياساً مشتركاً مما جعل من الصعب تجميع المعلومات. وعلاوة على ذلك، في معظم الحالات، لم يتم شرح المنهجية المستخدمة في إجراء هذه التقييمات في التقارير الوطنية. وقدمت تقارير وطنية أخرى أوصافاً سردية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي. ولم يتم تحديد مقياس محدد للإشارة إلى التقدم المحرز بل بدلاً من ذلك أسردت أنواع الأنشطة المتخذة، والإجراءات المزمعة أو أشارت إلى التغييرات في اتجاهات التنوع البيولوجي.

18- وفيما يتعلق باستخدام المؤشرات، فبينما استخدم معظم الأطراف مؤشرات قليلة على الأقل في تقاريرها الوطنية، كان هناك تفاوت كبير في كيفية استخدام هذه المؤشرات. وتميل المؤشرات في التقارير الوطنية إلى كونها مزيج من النتائج أو مؤشرات الأثر (تلك التي تقيس أحد التغيرات في حالة التنوع البيولوجي) ومؤشرات العملية (تلك التي تقيس الإجراءات المتخذة). وأشارت بعض التقارير إلى مجموعات شاملة من مؤشرات واستخدموها، غير أن معظم الأطراف استخدمتها بطريقة أقل تنظيمًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير التي استخدمت المؤشرات على نحو واسع كان لديها فجوات في الغالب في أهداف أو عناصر أهداف معينة التي لم يكن لديها مؤشرات. وكانت المؤشرات التي استخدمتها الأطراف متشابهة في الغالب. فمثلاً، كان لدى كثير من الأطراف مؤشرات تتعلق بفقدان الموائل، وانقراض الأنواع أو المناطق المحمية. ويمكن أن يكون لهذه المؤشرات أسماء ومنهجيات مختلفة ولكنها تقيس نفس الأشياء. وعلاوة على ذلك استخدم معظم الأطراف مؤشرات مشابهة ولكنها ركزت على مستويات جغرافية مختلفة مثل النظم الإيكولوجية، أو المنطقة، أو الولاية/المقاطعة أو المستوى دون الوطني. وهذه الاختلافات في المنهجيات وخطوط الأساس والتعاريف جعلت من الصعب إجراء المقارنة بين البلدان أو تجميع المعلومات الوطنية مباشرة. وتفاوت أيضاً استخدام المؤشرات عبر أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وفي الغالب كانت المؤشرات مستخدمة للأهداف 5 و11 و12 بينما استخدم عدد قليل نسبياً من الأطراف مؤشرات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف 2 و3 و13 و16 و17 و18 و19. ويرجح ذلك أن يكون بسبب أن المؤشرات المستخدمة في التقارير الوطنية كانت تميل إلى ما سيتم النظر فيه عامة كمؤشرات تقليدية للتنوع البيولوجي. ولم تكن المسائل الاجتماعية الاقتصادية أو المسائل السياسية العريضة مشمولة بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي على نحو جيد. ويمكن الاطلاع على تحليل تفصيلي لاستخدام المؤشرات في التقرير الوطني الخامس في أحد الوثائق الإعلامية التي أعدت لاجتماع فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات للخطة الاستراتيجية المنعقد من 14 إلى 17 سبتمبر/أيلول 2015 في جنيف، بسويسرا.²

² انظر UNEP/CBD/AHTEG/2015/INF/3 التي يمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي:

<https://www.cbd.int/doc/meetings/ind/id-ahteg-2015-01/information/id-ahteg-2015-01-inf-03-en.doc>

19 - واستخدمت كل تقييمات تقريبا التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في التقارير الوطنية الخامسة مصادر مختلفة للمعلومات بالإضافة إلى مؤشرات للوصول إلى استنتاجاتها. وتضمنت مصادر المعلومات استعراضات المؤلفات للتقارير الحكومية، والمقالات العلمية والمؤلفات غير الرسمية، فضلا عن آراء الخبراء والمشاورات مع أصحاب المصلحة. وتشير المعلومات من التقارير الوطنية إلى أن معظم الأطراف قد استخدمت معلومات عملية بالاستناد إلى مصادر معلومات متعددة واستفادت على نحو أفضل من ذلك في التوصل إلى استنتاج بخصوص التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ومن المهم ملاحظة أنه حتى في الحالات التي توافرت فيها معلومات محدودة، أدرج معظم الأطراف معلومات في تقاريرها الوطنية مكنت من إجراء تقييمات للتقدم المحرز، على الأقل نحو تحقيق بعض أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، ولو أنه في بعض الحالات بمستويات منخفضة من الثقة. ولكن الذُهج المختلفة المتخذة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في التقارير الوطنية الخامسة أنشأت تحديات لإجراء تقييم متسق وشامل للتقدم المحرز على المستوى العالمي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. ويمكن الاطلاع على تحليل تفصيلي للذُهج الوطنية التي استخدمتها البلدان للتقييم الذاتي في أحد الوثائق الإعلامية التي أعدها المركز العالمي لرصد الحفظ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC) لاجتماع فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات للخطة الاستراتيجية.³

باء - الخبرات والدروس المستفادة من الاستخدام التجريبي لإداة الإبلاغ على الانترنت

- 20 - في المقرر 14/8، قرر مؤتمر الأطراف إنشاء مرفق على الانترنت لدعم الإبلاغ الوطني، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات، لكي تستخدمه الأطراف على أساس طوعي كأداة للتخطيط.
- 21 - ولدى العمل تجاه تنفيذ هذا المقرر، أعدت الأمانة نسخة تجريبية من أداة الإبلاغ على الانترنت في عام 2012. واستمر تطوير النطاق والوظائف والروابط بمختلف عمليات الإبلاغ وغرف تبادل المعلومات في أداة الإبلاغ وعلاقتها بالتقارير الوطنية الرسمية في ضوء ردود الفعل المستلمة من مستخدمي النسخة التجريبية ومن خلال المشاورات مع الأطراف.
- 22 - وعلاوة على ذلك، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في المقرر 29/12، أن يتيح التشغيل الكامل لأداة الإبلاغ عبر الإنترنت في آلية غرفة تبادل المعلومات في أقرب وقت ممكن، ودعا الأطراف والحكومات الأخرى إلى أن تتيح، على أساس طوعي، معلومات عن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي وما يتصل بها من أهداف وطنية، وعن المؤشرات والذُهج صوب تقييم التقدم، بغية تمكين مؤتمر الأطراف، في كل اجتماع له حتى عام 2020، من استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.
- 23 - وعقدت جلسة مشتركة للجنة الاستشارية غير الرسمية لآلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية واللجنة الاستشارية غير الرسمية لغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع في مونتريال، كندا، في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015 لإسداء مشورة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. واستعرض الخبراء حالة أداة الإبلاغ على الانترنت، ولاحظوا التقدم المحرز، وقدموا الإرشادات التالية إلى الأمين التنفيذي بغية تشغيل هذه الأداة في أقرب وقت ممكن:⁴

³ انظر UNEP/CBD/AHTEG/2015/INF/2 التي يمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي:

<https://www.cbd.int/doc/meetings/ind/id-ahteg-2015-01/information/id-ahteg-2015-01-inf-02-en.doc>

⁴ انظر تقرير اجتماع اللجنة الاستشارية غير الرسمية لآلية غرفة تبادل المعلومات (UNEP/CBD/CHM/IAC/2015/1/3) وتقرير الاجتماع الأول للجنة الاستشارية غير الرسمية لغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/ABS/CH-IAC/2015/1/3).

(أ) استعراض ردود الفعل المستلمة من اللجنة الاستشارية غير الرسمية لآلية غرفة تبادل المعلومات ومن أطراف أخرى، وتحديد أولويات التنفيذ بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني بهدف إتاحة أداة الإبلاغ على الانترنت للتقديمات الرسمية بحلول نهاية عام 2015؛

(ب) استكشاف الوسائل لتقديم المعلومات المقدمة بطريقة فعالة وجذابة مع مراعاة توقعات جميع المستخدمين ومتطلباتهم؛

(ج) توضيح الطرائق للتقديمات على الانترنت إلى الآلية المركزية لغرفة تبادل المعلومات، لاسيما بالنسبة لدور نقطة الاتصال الوطنية لغرفة تبادل المعلومات، وتمشيا مع الطرائق القائمة لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع؛

(د) النص على إجراءات بديلة لتقديمات الأطراف التي لديها وصول محدود إلى الانترنت.

ثالثا - محتوى وشكل التقرير الوطني السادس

ألف - محتوى التقرير الوطني السادس

24- ستستخدم المعلومات من التقرير الوطني السادس أساسا للاستعراض النهائي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي الذي سيتم إجراؤه في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في عام 2020، من خلال الإصدار الخامس من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والتحليلات الموضوعية ذات الصلة. كما ستستخدم المعلومات من التقارير الوطنية السادسة لإعداد متابعة للخطة الاستراتيجية للاتفاقية للفترة 2011-2020. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم التقرير الوطني السادس معلومات عن عناصر مختارة من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيسهم التقرير الوطني السادس في استعراض تنفيذ الأهداف الوطنية المحددة تمشيا مع أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وفيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات وعبرها. ويمكن أن تستفيد الأطراف من تقاريرها الوطنية السادسة في استعراض استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي كأداة اتصال لمزيد من تعبئة إجراءات الجمهور من أجل التنوع البيولوجي.

25- وهكذا، من المقترح أن التقرير الوطني السادس ينبغي أن يقدم ما يلي:

(أ) تيسير التقييمات الذاتية من قبل البلدان للتقدم المحرز نحو كل هدف وطني للتنوع البيولوجي تم تحديده تمشيا مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وعلى هذا الأساس تقييم المساهمة الوطنية نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، مع التركيز على النتائج المحققة؛

(ب) السماح بتقييم فاعلية أدوات السياسات، وتحديد الدروس المستفادة والاحتياجات التقنية والعلمية المحددة والاحتياجات من القدرات؛

(ج) دعم تقييم إنجاز الهدف 20 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف حشد الموارد المتفق عليها في المقرر 3/12 من خلال إطار الإبلاغ المالي الوارد في المرفق الثاني بذلك المقرر.

26- ومن المتوقع أن الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل المواضيعية في الاتفاقية، وقضاياها المشتركة بين القطاعات أو الأحكام الأخرى أو الاتفاقية سيربط بالأهداف الوطنية وبأهداف أيشي للتنوع البيولوجي كإطار تنظيمي. فعلى سبيل المثال، سيتم الإبلاغ عن المعلومات عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية في إطار الهدف 11 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بينما سيتم الإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي تحت عناصر التعميم المتعلقة بأهداف محددة، لاسيما الهدف 14 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

27- ولضمان أن المعلومات المقدمة من خلال التقرير الوطني السادس ستيسر استعراض التنفيذ من جانب مؤتمر الأطراف، ينبغي أن تضطلع الأطراف بما يلي:

(أ) التركيز على نتائج الإجراءات المنجزة، والتدابير المتخذة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وأهداف أيشي والأهداف الوطنية ذات الصلة والتقييم الحيوي لفاعلية هذه الإجراءات والتدابير؛

(ب) سرد العقبات المواجهة في تحقيق كل هدف بما في ذلك مقترحات للتغلب عليها، لا سيما بالتعاون التقني والعلمي، وأنشطة تنمية القدرات، وتطوير مواد إرشادية إضافية أو تدابير أخرى؛

(ج) إدراج معلومات عن الترتيبات المؤسسية والهياكل التي تستخدمها الأطراف لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(د) تقديم دراسات الحالة لإظهار كيف أدت الإجراءات المتخذة إلى النتائج المنشودة أو يتوقع أن تؤدي إليها؛

(هـ) استخدام المؤشرات عند توافرها، بما في ذلك الاستناد إلى القائمة المحدثة لمؤشرات للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (UNEP/CBD/SBSTTA/20/13).

28- وقد أثبتت شواغل بخصوص موضوعية وإمكانية مقارنة التقييمات القطرية الذاتية، بما في ذلك وسائل التحقق من المعلومات وإمكانية تتبع الموارد وإمكانية تكرار الوسائل. ومن أجل تعظيم إمكانية المقارنة هناك الحاجة إلى وجود معايير واضحة لتيسير القرارات بخصوص درجات التقدم والأدلة الداعمة لتبرير هذه القرارات. ويمكن استعراض بعض الدروس من العملية الطوعية لاستعراض النظراء التي بحثتها المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي بشأن الموضوع (UNEP/CBD/SBI/1/10/Add.1).

باء - شكل التقرير الوطني السادس

29- من المتوقع أن تتضمن المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس مزيجاً من أسئلة مع ردود متعددة الخيارات، مع تكميلها بفرص لتقديم معلومات سرديّة. وتحديدًا، ستدعا الأطراف إلى تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف من أهدافها الوطنية أو أهداف أيشي للتنوع البيولوجي باستخدام أحد فئات التقدم الخمس الممكنة. وسوف ييسر ذلك التعريف على المستوى الوطني لتلك المجالات التي أحرز فيها أكثر تقدم وتلك المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وبالإضافة إلى أن استخدام هذه الفئات سيسمح بدرجة أسهل لإعداد تقييم عالمي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الذي سيتم إعداده لنظر الأطراف خلال اجتماعاتها. وتعتبر الفئات المقترحة فئات عامة ويمكن تطبيقها على مختلف أنواع الأهداف (النوعية والكمية على السواء). وهكذا، تشير هذه الفئات إلى المسار الحالي للتقدم وتقتضيه أنه سيظل دونما تغيير بين وقت التقييم وتاريخ الهدف. وفيما يلي فئات التقدم المقترحة استخدامها في تقييم التقرير الوطني، بما يتسق وتلك الفئات المستخدمة في الإصدار الرابع من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي:

(أ) على المسار الصحيح لتجاوز الهدف - يشير أحد الأهداف في هذا التقييم إلى أن الإجراءات الوطنية المتخذة ستسمح بتجاوز المعايير/العتبات المحددة للهدف. وفي حالة تلك الأهداف ذات العناصر الكمية، سيعني ذلك أن العتبة المحددة سيتم تجاوزها. وفي حالة الأهداف النوعية، سيعني ذلك تجاوز الإجراءات أو الشروط المختلفة المطلوب الوفاء بها؛

(ب) على المسار الصحيح لتحقيق الهدف - تشير هذه الفئة إلى أن الإجراءات المتخذة والحالة الحالية للمسائل التي يعالجها الهدف سيتم الوفاء بها بحلول الموعد النهائي للهدف؛

(ج) التقدم نحو تحقيق الهدف ولكن بمعدل غير كاف - تشير هذه الفئة إلى إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الهدف منذ أن تم تحديده. ويمكن أن يتخذ التقدم شكل الإجراءات المتخذة أو التحسينات الفعلية في حالة القضايا التي يتم معالجتها. غير أن هذه الفئة تشير إلى تحسن الحالة، وأن التقدم المحرز لن يكون كافياً للوفاء بالهدف بحلول الموعد النهائي؛

(د) لا يوجد تغيير ملحوظ - تشير هذه الفئة إلى أنه منذ تم تحديد الهدف لم يكن هناك أي تقدم ملحوظ نحو تحقيقه أو لم يكن هناك تدهور ملحوظ. وتعني التقييمات التي تستخدم هذه الفئة أنه لم تتخذ إجراءات ملحوظة لتحقيق الهدف؛

(هـ) نسير بعيدا عن الهدف - تشير هذه الفئة إلى تدهور المسائل التي يسعى الهدف إلى معالجتها. ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدم اتخاذ أية إجراءات أو أن الإجراءات المتخذة لم تكن فعالة. وقد يكون ذلك أيضا بسبب الضغوط المتزايدة أو التغييرات أخرى في الظروف الوطنية.

30- وستعمل فئات التقدم التي اختارتها البلدان كأساس لتفسير تتبع التغيير عبر الوقت داخل بلد ما فضلا عن إرشاد التقييم العالمي للتقدم المحرز في التنفيذ. ونظرا للاختلافات في الأهداف الوطنية والتفسيرات المختلفة المحتملة للأهداف العالمية التي لا تتضمن عناصر رقمية، فضلا عن الاختلافات في نهج التقييم، لن تستخدم الدرجات لغرض المقارنة بين البلدان.

31- وفي معظم الحالات، سيتطلب تقرير أي الفئات ستستخدم عند تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف النظر في أنواع مختلفة من المعلومات (المؤشرات، واستعراض المؤلفات، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وآراء الخبراء، ضمن جملة أمور). وبالإضافة إلى ذلك، عند إجراء التقييم، ينبغي النظر أيضا في المعلومات عن الحالة أو الاتجاهات في عنصر الهدف التي يتم النظر فيه فضلا عن أية إجراءات متخذة. ومن المهم النظر في الإجراءات المتخذة بسبب الفجوات بين وقت اتخاذ الإجراء والوقت الذي يظهر فيه الأثر الناتج عنه.

32- ويسمح استخدام هذه الأنواع المختلفة وخطوط المعلومات بتقييم أكثر قوة للتقدم المحرز. غير أنه يمكن أن ينشئ تحديات أيضا في توافق خطوط الأدلة المختلفة. ولهذه الأسباب، سيقتضي معظم التقييمات درجة من التفسير. ويمكن أن ينعكس ذلك في التقييم بالإشارة إلى مستوى الثقة المرتبط بالتقييم. وهناك ثلاثة مستويات للثقة يقترح استخدامها في التقارير الوطنية السادسة، وهي:

(أ) يستند إلى أدلة شاملة - يشير هذا المستوى من الثقة إلى وجود مؤشرات قوية ومصادر إضافية للمعلومات لدعم التقييم وأن هذه تسمح بتقييم جميع عناصر الهدف؛

(ب) يستند إلى أدلة جزئية - يشير هذا المستوى من الثقة إلى وجود بعض المؤشرات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ولكن لا يمكن تقييم جميع العناصر بالمؤشرات أو أن المؤشرات لها حدود. وبالتالي تم استخدام مصادر إضافية للمعلومات لسد الفجوات؛

(ج) يستند إلى أدلة محدودة - يشير هذا المستوى من الثقة إلى عدم وجود مؤشرات كمية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف أو إلى وجود البعض منها وأن التقييم يستند بدرجة عالية إلى أنواع أخرى من المعلومات تم الحصول عليها بالتوافق مع آراء الخبراء. ولهذا السبب، يستند التقييم بدرجة كبيرة إلى آراء الخبراء.

رابعا - مقترحات لطرائق الإبلاغ في المستقبل بما في ذلك خيارات لزيادة

التآزر بين الإبلاغ الوطني إلى الاتفاقية وبروتوكولها وفيما بين الاتفاقيات والعمليات ذات الصلة

ألف - طرائق الإبلاغ في المستقبل

33- من المتوقع أن المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس ستتاح على الانترنت في شكل يمكن تنزيله واستخدامه بدون انترنت وفي شكل ورقي وأن الأطراف ستمكن من اختيار طريقة تقديم تقريرها. وستقوم الأمانة بإدخال المعلومات المستلمة في صورة ورقية حتى يمكن الوصول إلى جميع التقييمات وتيسير تحليل وعرض المعلومات.

34- وقد صممت أداة الإبلاغ على الانترنت لتيسير إعداد التقرير الوطني المنتظم. وتسمح للأطراف، إذا رغبت في ذلك، بإتاحة المعلومات علنا عند الانتهاء من إعدادها بدون الانتظار حتى يتم الانتهاء من التقرير بأكمله. وهي لذلك تمكن من تحضير التقرير الوطني العادي بطريقة تراكمية. وتيسر أيضا المشاورات الداخلية إذ أن مشروع المعلومات يكون مرئيا فقط للمستخدمين الوطنيين المعينين إلى أن يتم نشره بصورة رسمية.

35- وتمشيا مع التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية غير الرسمية لآلية غرفة تبادل المعلومات والإرشادات الإضافية التي قدمتها الأطراف بصورة غير رسمية، من المتوقع لأداة الإبلاغ على الانترنت:

(أ) أن تكون كاملة التشغيل بحلول أوائل عام 2016، مع تمكين مدخلات عن العناصر الرئيسية للشكل المقترح للتقرير الوطني السادس وعرض هذه المدخلات في صورة بيانية؛

(ب) أن واصل تطويرها في ضوء المشورة الأخرى للهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الأول واستكمالها بعد صدور مقرر من مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر، عما إذا كانت ستشمل جميع عناصر شكل التقرير الوطني السادس المتفق عليه؛

(ج) أن تيسر إعداد التقارير الوطنية السادسة عن طريق تقديم أدوات على الانترنت والسماح بتقديم التقرير في شكل وحدات؛

(د) أن تيسر كذلك إعداد التقارير الوطنية السادسة على المستوى الوطني عن طريق توفير المرونة في زمن تقديم المعلومات عن عناصر مختارة للتقرير أو إدخال تحديثات فضلا عن تمكين تبادل مشروع المعلومات فيما بين المستخدمين الوطنيين المرخصين (ويشاهدها فقط مجموعة المستخدمين الوطنيين المرخصين إلى أن يتم نشرها بصورة رسمية)، مما ييسر التنسيق على المستوى الوطني؛

(هـ) أن تكون مدعومة بواجهة ببنية لبرمجة التطبيقات (API) لتيسير التشغيل البيئي مع الغرف الوطنية أو الإقليمية لتبادل المعلومات و غرف تبادل المعلومات في الاتفاقيات والعمليات الأخرى؛

(و) أن تيسر التجانس التدريجي لعمليات الإبلاغ إلى الاتفاقية وبروتوكولها؛

(ز) أن تيسر تحليل المعلومات المقدمة من الأطراف والإبلاغ عن مثل هذه المعلومات من خلال طائفة من الأدوات المرئية؛

(ح) أن يتم تكميلها بنسخة ورقية لتمكين الأطراف التي لديها وصول محدود إلى الانترنت من تقديم معلوماتها بطريقة آنية.

36- ويستخدم بروتوكول قرطاجنة وبروتوكول ناغويا وعدد من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو أدوات الإبلاغ على الانترنت. وتستخدم مجموعة اتفاقات اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS) نظام للإبلاغ على الانترنت لتيسير تجميع وتقديم التقارير الوطنية. ونظام الإبلاغ على الانترنت التي أعدته مجموعة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة والمركز العالمي لرصد الحفظ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC) يتم أيضا استخدامه من جانب اتفاقية برن، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) (لتقاريرها مرة كل سنتين) والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA)، ويتم النظر في استخدامه أيضا في دورات الإبلاغ في المستقبل من جانب اتفاقية رامسار. وتستخدم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نظام إبلاغ على الانترنت يسمى PRAIS كي تقدم أطرافها تقاريرها الوطنية المنتظمة خلال فترة زمنية محددة. وتطور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) أداة إبلاغ على الانترنت لتيسير الإبلاغ من جانب أطرافها.

باء - خيارات لزيادة المواءمة في الإبلاغ بين الاتفاقية وبروتوكولها

37- استخدم مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية شكل إبلاغ على هيئة استبيان على الانترنت للتقارير الوطنية المؤقتة و التقارير الوطنية الثلاثة. وقد أبقى على بعض الأسئلة الرئيسية في جميع تقاريره الوطنية لتوفير الاتمرارية وإمكانية المقارنة.

38- وكان مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها قد اعتمد نهجا مشابها لتقريره الوطني المؤقت (الواجب تقديمه قبل 12 شهرا من الاجتماع الثالث للأطراف) (من المرجح أن يكون ذلك في النصف الثاني من عام 2017). وفي اجتماعها الثالث، ستقوم الأطراف في البروتوكول باستعراض المعلومات الواردة في التقرير الوطني المؤقت والنظر في وتيرة الإبلاغ في المستقبل. وفي اجتماعها الثالث، من المتوقع أيضا أن تستعرض الأطراف في البروتوكول شكل التقرير الوطني، على أساس ردود الفعل المستلمة من الأطراف والخبرات المكتسبة.⁵

39- ويلعب الإبلاغ الوطني إلى كلا البروتوكولين دورا مهما في إجراءات وآليات التشجيع على الامتثال للأحكام بموجب البروتوكولين ولمعالجة حالات عدم الامتثال، وكذلك في عملية التقييم والاستعراض لتقدير فاعلية البروتوكولين.

40- وقد كلفت الهيئة الفرعية للتنفيذ، المنشأة في المقرر 26/12، باستعراض تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها. وفي هذا السياق، من المتوقع أن الاتفاقية وبروتوكولها سينتقلان تدريجيا إلى نهج أكثر تزامنا وتوافقا مع الإبلاغ الوطني.

41- ويوجد عدد من الخيارات لتعزيز المواءمة في الإبلاغ الوطني في إطار الاتفاقية وبروتوكولها تشمل ما يلي:

(أ) دورات الإبلاغ المنسق للاتفاقية وبروتوكول قرطاجنة وبروتوكول ناغويا، مع وجود مواعيد قصوى مشتركة لتقديم التقارير بعد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في عام 2020؛

(ب) نهج مشترك لشكل التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية وبروتوكولها، مثلا بر بط مختلف الاستبيانات والأشكال المشتركة وبمزج المعلومات عن الموجز القطري للتنوع البيولوجي؛

(ج) الدمج التدريجي للآلية المركزية لغرفة تبادل المعلومات، وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك حسابات مستخدمين موحدة (التي نفذت بالفعل)؛ وبوابة واحدة للوصول إلى التقارير إلى كل من الأدوات الثلاث (التي نفذت بالفعل)؛ وتوسيم وتصميم مشترك لجميع التقارير الوطنية؛ ونظام واحد لتحليل وعرض تقديمات التقارير الوطنية؛

(د) روابط ملائمة بين الخطط الاستراتيجية للاتفاقية وبروتوكولها في المستقبل، بغية تيسير مواءمة الإبلاغ إلى الاتفاقية وبروتوكولها.

جيم - خيارات لزيادة التزامات في الإبلاغ الوطني بين الاتفاقيات

42- في عدد من المقررات (19/5 و 20/6 و 25/6 و 25/7 و 14/8 و 19/9 و 27/9 و 10/10 و 20/10 و 15/11 و 6/12 و 26/12 و 30/12)، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي تيسير التزامات، وترشيد وتجانس الإبلاغ الوطني مع مختلف الاتفاقيات بما في ذلك اتفاقيات ريو والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، اقترحت أيضا المبادئ التوجيهية للتقارير الوطنية الرابعة والخامسة أنه ينبغي أن تعمل نقاط الاتصال الوطنية التابعة للاتفاقية مع نظرائها في

⁵ انظر المقرر NP-I/3، الفقرتان 6 و 7.

الاتفاقيات ذات الصلة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في إعداد تقاريرها الوطنية من أجل زيادة التآزر ات.

43- وفي المقرر 6/12، الفقرة 4(أ)، دعا مؤتمر الأطراف أعضاء فريق التنسيق بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى "زيادة التعاون والتنسيق والاهتمام بالتآزر في وضع نظم الإبلاغ الخاصة بها بما في ذلك نظم الإبلاغ عن طريق الانترنت في المستقبل كوسيلة لزيادة أوجه التآزر في الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي". وحلقة العمل بشأن أوجه التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، المنعقدة من 8 إلى 11 فبراير/شباط 2016 في جنيف، بسويسرا، قدمت قائمة بعدد من الخيارات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لزيادة التآزر، وسيتم استكشاف هذه الخيارات على نحو أكبر مع إعداد المبادئ التوجيهية للتقارير الوطنية مع التوقع بعملية متسلسلة تهدف إلى تكامل هذه التقارير على نحو أفضل.

44- وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ويتنسيق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد الحفظ التابع له، أجري العمل بشأن تجانس الإبلاغ الوطني فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك بعض المشروعات التجريبية. وقد أدت هذه الجهود إلى بعض الخبرات والتوصيات المفيدة. وقدمت إحدى الوثائق الإعلامية التي أعدها المركز العالمي لرصد الحفظ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية (UNEP/CBD/WGRI/3/INF/10) موجزا مفيدا لأول 10 سنوات من العمل في هذا الصدد. وفي إطار الفريق العامل المعني بإدارة المعلومات والمعارف في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف (MEA-IKM)، أنشئ الفريق العامل المعني بنظام الإبلاغ على الانترنت (ORS) لمناقشة الخيارات لمزيد من التطوير واستخدام أدوات الإبلاغ على الانترنت هذه استنادا إلى الخبرات في عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كما أجرى فريق التنسيق للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفريق التنسيق المشترك لاتفاقيات ريو مناقشات عن كيفية زيادة التآزر ات في الإبلاغ إلى مختلف الاتفاقيات. وقد أنشئت فرقة عمل بشأن الإبلاغ عن الغابات من جانب الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وقدمت توصيات مفيدة لتبسيط الإبلاغ المتعلق بالغابات.

45- وتجدر ملاحظة أن تزامن دورات الإبلاغ الوطني فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو يشكل تحديات، نتيجة لاختلاف وتيرة اجتماعات مؤتمر أطرافها أو أجهزتها الرئاسية واختلاف وتيرة هج الإبلاغ الوطني (انظر الجدول أدناه). فعلى سبيل المثال، على الأطراف في اتفاقية رامسار وفي اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، أن تقدم تقاريرها الوطنية إلى كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف فيها، الذي يعقد مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت هذه الاتفاقيات خططها الاستراتيجية الخاصة بها، التي تغطي فترات زمنية مختلفة، وطُلب إلى الأطراف في هذه الاتفاقيات أن تبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطط. كما تتفاوت متطلبات الإبلاغ في هذه الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال، على الأطراف في اتفاقية CITES أن تقدم تقارير سنوية ومرة كل سنتين للمساعدة في صنع القرار في اجتماعات مؤتمر الأطراف، واللجنة الدائمة، ولجنة النباتات ولجنة الحيوانات. وعلى الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد اعتمدت دورة للإبلاغ الوطني مشابهة لدورة اتفاقية التنوع البيولوجي (على الأطراف أن تقدم تقاريرها الوطنية أو بلاغاتها مرة كل أربع أو خمس سنوات) فإن نهج الإبلاغ التي اعتمدتها هذه الاتفاقيات تختلف كثيرا عن مثيلتها في اتفاقية التنوع البيولوجي. فمثلا، الأطراف المدرجة في المرفق الأول في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لها متطلبات إبلاغ مختلفة. وعلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن تقدم أول تقرير وطني لها بعد ثلاث سنوات من التصديق على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والتقارير الوطنية اللاحقة مرة كل أربع سنوات بعد ذلك، بينما على الأطراف المدرجة في المرفق الأول تقديم تقارير وطنية عن الجرد الوطني لغازات الدفيئة، بالإضافة إلى البلاغات الوطنية المنتظمة المقدمة مرة كل أربع أو خمس سنوات (مع التاريخ الذي حدده مؤتمر الأطراف) وتقارير تحديث مرة كل سنتين. والبلدان المقدمة الأطراف والبلدان المتأثرة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تستخدم أشكال إبلاغ مختلفة.

الجدول. التوقيت الممكن لاجتماعات مؤتمر الأطراف والتقارير إلى الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي الأخرى واتفاقيات ريو

| الاتفاقية | المدة المشمولة بآخر خطة استراتيجية | التوقيت الممكن لاجتماعات مؤتمر الأطراف حول عام 2020 | وتيرة التقارير الوطنية والذُهج |
|---|---------------------------------------|---|---|
| اتفاقية التنوع البيولوجي | 2011-2020 | اجتماع مؤتمر الأطراف الثالث عشر في 2016، والرابع عشر في 2018، والخامس عشر في 2020 | التقارير الوطنية التي تقدم كل أربع أو خمس سنوات. التقارير الوطنية الواجبة التقديم في مارس/آذار 2019. وسيتم تشغيل أداة الإبلاغ على الانترنت في عام 2016 لتيسير الإبلاغ الوطني. |
| اتفاقية رامسار | 2016-2024 | اجتماع مؤتمر الأطراف الثالث عشر في 2018 والرابع عشر في 2021 والخامس عشر في 2024 | التقارير الوطنية التي ستقدم إلى كل اجتماع لمؤتمر الأطراف لغرض استعراضها. |
| اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) | 2008-2020 | اجتماع مؤتمر الأطراف السابع عشر في 2016 والثامن عشر في 2019 | التقارير السنوية والتقارير كل سنتين للمساعدة في صنع القرار في مؤتمر الأطراف، واللجنة الدائمة، ولجنة النباتات ولجنة الحيوانات. |
| اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS) | 2015-2023 | اجتماع مؤتمر الأطراف الثاني عشر في 2017 والثالث عشر في 2020 والرابع عشر في 2023 | التقارير الوطنية التي ستقدم إلى كل اجتماع لمؤتمر الأطراف. ويتم استخدام أداة الإبلاغ على الانترنت لمجموعة CMS. |
| اتفاقية التراث العالمي | غير متاحة | لجنة التراث العالمي تجتمع مرة في السنة والجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية تجتمع مرة كل سنتين أثناء دورات المؤتمر العام لليونسكو الجمعية العامة الحادية والعشرون في 2017 والثانية والعشرون في 2019 | التقارير الدورية لمقدمة من الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي مرة كل ست سنوات. وتبحث لجنة التراث العالمي التقارير المعدة على أساس إقليمي وفقا لجدول زمني محدد مسبقا، يستند إلى دورة مدتها ست سنوات. والدورة الحالية من عام 2008 إلى عام 2015. وسيتم إدراج نتائج الاستعراض في تقرير لجنة التراث العالمي إلى المؤتمر العام لليونسكو. |
| المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA) | غير متاحة | الاجتماع السابع للجهاز الرئاسي في 2017 والاجتماع الثامن في 2019 | أول تقرير وطني واجب تقديمه في أكتوبر/تشرين الأول 2016. وستقوم لجنة الامتثال باستعراض التقارير الوطنية. ويتم تطوير أداة إبلاغ على الانترنت لتيسير الإبلاغ. |
| الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات | 2012-2019 | تُعقد اجتماعات هيئة تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية مرة كل سنة | على الأطراف صيانة المعلومات المتصلة بعدد من التزامات الإبلاغ. ويتم الإيصال أساسا من خلال تقديمات على الانترنت إلى البوابة الدولية للصحة النباتية. |
| اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) | 2008-2018 | الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في 2017 والاجتماع الرابع عشر في 2019 | البلدان المتقدمة الأطراف والبلدان المتأثرة الأطراف تستخدم نماذج إبلاغ مختلفة. وتقدم التقارير الوطنية من خلال نظام استعراض وتقييم تنفيذ النظام على الانترنت (PRAIS) ضمن فترة زمنية محددة. وفي الوقت الحالي، هذه هي الدورة الخامسة للإبلاغ والاستعراض (الموعد النهائي محدد في يوليو/تموز 2014). |

| الاتفاقية | المدة المشمولة بآخر خطة استراتيجية | التوقيت الممكن لاجتماعات مؤتمر الأطراف حول عام 2020 | وتيرة التقارير الوطنية والذئج |
|--|---------------------------------------|---|--|
| اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) | غير متاحة | تعقد اجتماعات مؤتمر الأطراف مرة كل سنة | الأطراف المدرجة في المرفق الأول تقدم تقارير وطنية دورية، وفقا للتاريخ الذي يحدده مؤتمر الأطراف. والموعد النهائي للتقرير الوطني (2014/1/1) قد اتفق عليه في كانكون. وينبغي تقديم أول تقرير كل سنتين للأطراف المدرجة في المرفق الأول بحلول 2014/1/1، والتقرير الثاني وما بعده مرة كل سنتين بعد تاريخ تقديم تقرير وطني كامل (أي عامي 2016، و2018). وعلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقديم تقاريرها الوطنية في غضون ثلاث سنوات من الدخول في الاتفاقية، ومرة كل أربع سنوات بعد ذلك. وينبغي أن يكون هذا التقرير متسقا مع قدرات الطرف أو مستوى الدعم المقدم له، وينبغي تقديمه بحلول ديسمبر/كانون الأول 2014، ومرة كل سنتين بعد ذلك. ويمكن أن تقدم الأطراف من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية تقاريرها حسب تقديرها الخاص. |

46- وبالإضافة إلى وتيرة الإبلاغ المختلفة، لاحظت التقارير إلى الاتفاقيات المذكورة أعلاه أيضا الاختلاف في تركيزها. فمثلا، في حالة إزالة الغابات، تركز تقارير اتفاقية التنوع البيولوجي على آثار إزالة الغابات على التنوع البيولوجي بينما التقارير إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ تركز على آثار إزالة الغابات على خفض الانبعاثات. وهناك اختلافات في تركيز الإبلاغ حتى فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

47- وبالرغم من التحديات الملاحظة أعلاه، هناك فرص لزيادة التآزر في الإبلاغ بين هذه الاتفاقيات. وقد استخدمت بعض الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 كإرشادات لخططها الاستراتيجية. فالمواءمة مع أهداف أيشي للتنوع البيولوجي كعامل مشترك يقدم فرصا لأوجه التآزر في الإبلاغ. وهناك فرصة أخرى تتمثل في استخدام التقارير الوطنية المعدة لاتفاقيات بيئة أخرى متعددة الأطراف كأدلة تقنية للبيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ذات الصلة. فمثلا، التقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية التراث العالمي يمكن أن تحتوي على معلومات تتعلق بالهدف 11 من أهداف أيشي، والتقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية CITES واتفاقية CMS قد تحتوي على معلومات تتعلق بالهدف 12 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وبالمثل، تحتوي التقارير الوطنية المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على معلومات تتعلق بالهدفين 5 و7 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، والتقارير المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية تعتبر مهمة للهدف 18 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

48- ويمكن أن تشمل الخيارات الأخرى لزيادة التآزر بين مختلف الاتفاقيات ما يلي:

(أ) دعوة الأطراف إلى استخدام مجموعة مشتركة من المؤشرات، نظرا لأن اتفاقية التنوع البيولوجي وبعض الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة (اتفاقيات رامسار، وCITES وITPGRFA واتفاقية التراث العالمي) تشترك جميعها في الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي؛

(ب) استكشاف الفرص لتشارك معلومات مشتركة بين الاتفاقيات ذات الصلة، مثل بيانات خط الأساس لحالة التنوع البيولوجي واتجاهاته، والتشريعات ذات الصلة، والأدوار التنظيمية والتشغيلية ذات الصلة، والمسؤوليات والهياكل التي قد تحتاج إلى التحديث فقط في حالة تغير الظروف؛

(ج) استكشاف تطوير وحدات مشتركة للإبلاغ عن القضايا أو المجالات المتبادلة بين هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المرتبطة بها. فمثلاً، اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار يمكن أن تعدا وتستخدم نموذج إبلاغ مشترك عن القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المياه الداخلية؛⁶

(د) زيادة التشغيل البيئي لإدارة المعلومات ونظم الإبلاغ، وتجانس أدوات الإبلاغ الوطني (مع البناء على عمل الفريق العامل المعني بإدارة المعلومات والمعارف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (MEA-IKM) في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) إعداد إرشادات لإدارة المعلومات واستخدامها على المستوى الوطني، فضلاً عن إعداد أطر إبلاغ مشتركة.

خامساً - التوصيات المقترحة

49- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في اعتماد توصية على غرار ما يلي:

إن الهيئة الفرعية للتنفيذ،

1- ترحب بمشروع المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس؛⁷

2- تطلب إلى الأمين التنفيذي تحسين المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس، في ضوء التعليقات المعرب عنها في الاجتماع الأول للهيئة الفرعية للتنفيذ وفي الاجتماع العشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وتقديمها لكي يعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر؛

3- تطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يواصل تطوير أداة الإبلاغ على الانترنت لمواءمتها بالكامل مع شكل التقرير الوطني السادس، في موعد أقصاه 31 مارس/آذار 2017، بغية تيسير إعداد التقرير الوطني السادس؛

4- تطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي إعداد دليل مرجعي لمساعدة الأطراف في تطبيق المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس؛

5- توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر مقراً على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

1- يعتمد المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس؛⁸

2- يطلب إلى الأمين التنفيذي إتاحة المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس إلى الأطراف باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في موعد أقصاه 31 مارس/آذار 2017، بما في ذلك من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية وأداة الإبلاغ على الانترنت؛

3- يطلب إلى الأطراف أن تقدم تقريرها الوطني السادس وبفضل أن يكون ذلك في نهاية عام 2018 وفي موعد أقصاه 31 مارس/آذار 2019، ويشجع الأطراف على تقديم عناصر لتقريرها الوطني السادس بمجرد الانتهاء من إعدادها من خلال أداة الإبلاغ على الانترنت؛

⁶ طُلب ذلك في المقرر 20/8 (الفقرة 5(ب)) وأعيد التأكيد عليه خلال حلقة العمل بشأن التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (جنيف، سويسرا، 8-11 فبراير/شباط 2016).

⁷ UNEP/CBD/SBI/1/11/Add.1

⁸ (سيرج رمز الوثيقة فيما بعد).

4- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية، بصفته الآلية المالية للاتفاقية، زيادة مستوى التمويل لتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، من أجل إعداد التقرير الوطني السادس، وتقديم مثل هذا الدعم بطريقة آنية وسريعة إلى البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها؛

5- يدعو الأطراف، والحكومات والمنظمات المعنية، بما في ذلك من خلال الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي، إلى تقديم الدعم للبلدان النامية لإعداد تقاريرها الوطنية السادسة، لاسيما فيما يتعلق بإعداد واستخدام مؤشرات للإبلاغ وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية ذات الصلة؛

6- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينظم، رهنا بتوافر الموارد، وفي الحالات الممكنة والمناسبة وبالتعاون مع الشركاء المعنيين والعمليات ذات الصلة، أنشطة لبناء القدرات لدعم البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لإعداد تقاريرها الوطنية السادسة؛

7- يطلب إلى الأطراف أن تشرك أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إعداد ومراجعة التقرير الوطني السادس للتأكد من أن التقارير الوطنية تعكس التنفيذ الوطني على نحو شامل، وزيادة المواءمة والتنسيق في الإبلاغ إلى الاتفاقية وبروتوكولها والتآزر في الإبلاغ بين الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو؛

8- يوافق على تعزيز المواءمة في الإبلاغ الوطني في إطار الاتفاقية وبروتوكولها، بما في ذلك:

(أ) دورات الإبلاغ المنسق للاتفاقية وبروتوكول قرطاجنة وبروتوكول ناغويا، مع وجود مواعيد قصوى مشتركة لتقديم التقارير بعد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في عام 2020؛

(ب) نهج مشترك لشكل التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية وبروتوكولها، مثلا بربط مختلف الاستبيانات والأشكال المشتركة ودمج المعلومات عن الموجز القطري للتنوع البيولوجي؛

(ج) الدمج التدريجي للآلية المركزية لغرفة تبادل المعلومات، وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك حسابات مستخدمين موحدة (التي نفذت بالفعل)؛ وبوابة واحدة للوصول إلى التقارير إلى كل من الأدوات الثلاث (التي نفذت بالفعل)؛ وتوسيم وتصميم مشترك لجميع التقارير الوطنية؛ ونظام واحد لتحليل وعرض تقديمات التقارير الوطنية؛

(د) روابط ملائمة بين الخطط الاستراتيجية للاتفاقية وبروتوكولها في المستقبل، بغية تيسير مواءمة الإبلاغ إلى الاتفاقية وبروتوكولها؛

9- يوافق أيضا على استكشاف الخيارات لزيادة التآزر بشأن الإبلاغ الوطني بين مختلف الاتفاقيات، ويدعو الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي الأخرى واتفاقيات ريو إلى إجراء نفس الشيء، بما في ذلك النظر فيما يلي:

(أ) دعوة الأطراف إلى استخدام مجموعة مشتركة من المؤشرات، نظرا لأن اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقيات ذات الصلة مثل اتفاقية رامسار، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واتفاقية التراث العالمي) تشترك جميعها في الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي؛

(ب) استكشاف الفرص لتشارك معلومات مشتركة بين الاتفاقيات ذات الصلة، مثل بيانات خط الأساس لحالة التنوع البيولوجي واتجاهاته، والتشريعات ذات الصلة، والأدوار التنظيمية والتشغيلية ذات الصلة، والمسؤوليات والهياكل التي قد تحتاج إلى التحديث فقط في حالة تغير الظروف؛

(ج) استكشاف تطوير وحدات مشتركة للإبلاغ عن القضايا أو المجالات المتبادلة بين هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المرتبطة بها. فمثلاً، اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار يمكن أن تعدا وتستخدم نموذج إبلاغ مشترك عن القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المياه الداخلية؛⁹

(د) زيادة التشغيل البيئي لإدارة المعلومات ونظم الإبلاغ، وتجانس أدوات الإبلاغ الوطني (مع البناء على عمل الفريق العامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بإدارة المعلومات والمعارف في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف؛

(هـ) إعداد إرشادات لإدارة المعلومات واستخدامها على المستوى الوطني، فضلاً عن إعداد أطر إبلاغ مشتركة؛

10 - يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد، بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف وأمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي الأخرى واتفاقيات ريو، مقترحا مع خيارات لعملية متدرجة لتعزيز المواءمة والتكامل وتجنب الازدواجية في متطلبات الإبلاغ في إطار الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو وبروتوكولاتها بعد عام 2020، وتقديمه إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثاني.

⁹ طُلب ذلك في المقرر 20/8 (الفقرة 5(ب)) وأعيد التأكيد عليه خلال حلقة العمل بشأن التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (جنيف، سويسرا، 8-11 فبراير/شباط 2016).